

# استنفاد الموارد

كيف تدفع الحرب في الشرق الأوسط  
إمدادات المياه في المنطقة  
إلى نقطة الانهيار؟  
تقرير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر



ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر  
International Committee of the Red Cross  
19, avenue de la Paix  
1202 Geneva, Switzerland  
T +41 22 734 6001 F +41 22 733 20 57  
www.icrc.org

© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، مارس/ آذار 2015

صورة الغلاف: ICRC



**ICRC**

# استنفاد الموارد

كيف تدفع الحرب في الشرق الأوسط  
إمدادات المياه في المنطقة  
إلى نقطة الانهيار؟  
تقرير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كثير من دول الشرق الأوسط ستكون، حتى بدون ما حدث مؤخراً من حالات جفاف ونزاعات مستمرة، في حالة كفاف من أجل تلبية الحاجات الأساسية من المياه لأعداد السكان المتزايدة في المناطق الحضرية وتلبية الطلب نتيجة للإنتاج الغذائي المتزايد.

لكن النزاعات في سورية وإسرائيل والأراضي العربية المحتلة، وكذلك ما خلفه النزاع في لبنان وثلاثة عقود تقريباً من الحرب والعقوبات في العراق ساعدت على دفع موارد المياه وشبكات إيصالها في المنطقة إلى قرب نقطة الانهيار، وفقاً لما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي جميع أرجاء الشرق الأوسط، يعاني الناس من نقص شديد في المياه، وهو ما يعيق الإنتاج الزراعي، ليس هذا فحسب، بل يضع أيضاً تقييدات على العرض المحلي. وساعد العنف المتصاعد خلال السنوات القليلة الماضية وانخفاض هطول الأمطار برقم قياسي على جعل الحصول على كمية ونوعية كافية من المياه أمراً متزايد الصعوبة. وفي سورية على سبيل المثال، فإن الآثار المجتمعة لنزاع طال أمده وسنوات جفاف متتالية ألحقت بكثير من الناس أضراراً شديدة.

وثمة كثير من شبكات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء البالية التي تخدم سكان المنطقة المتزايدة أعدادهم يكافحون بالفعل لمواكبة الطلب حتى قبل أن تبدأ النزاعات. والآن مع وجود ما يزيد على 7.5 مليون نازح داخل سورية ونحو 4 ملايين يبحثون عن الأمان في أماكن أخرى (معظمهم في البلدان المجاورة: العراق والأردن ولبنان وتركيا)، بالإضافة إلى 2.5 مليون نازح آخر بسبب القتال في العراق، تقترب شبكات المياه المتهالكة فعلاً في المجتمعات المحلية التي تستضيف الناس من حد النهاية، ويستمر التدهور في نوعية المياه. وفي اليمن، كان لإمدادات مياه الشرب المتضائلة وسنوات من الحرب الأهلية آثار خطيرة على إنتاج الأغذية وعلى الاقتصاد المحلي.

"ففي بلدان مثل العراق وسورية والأردن ولبنان واليمن أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة)، كثير من "قطاعات البنية التحتية قديمة للغاية" هذا ما يقوله مايكل تلحمي، المستشار الإقليمي لدى اللجنة الدولية للمياه والسكن للشرقين الأدنى والأوسط" ويقول أيضاً "وبسبب فترات طويلة الأمد من النزاع أو في بعض الحالات بسبب العقوبات، أو بسبب نقص الاستثمارات، أهملت عمليات الصيانة والتجديد اللازمة لهذه الشبكات البلدية. وبالتالي، تعتبر كثير من شبكات المياه هذه غير فعالة للغاية - ويفقد ببساطة الكثير من المياه بسبب التسرب في شبكة إمدادات المياه".

ويعني القتال العنيف باستخدام أسلحة متفجرة عالية الكثافة أن كثيراً من شبكات المياه والصرف الصحي والشبكات الكهربائية تعرّضت لأضرار منتظمة وشديدة. وهذا يعني أن الحصول على المياه استمرّ يتناقص من حيث الكمية والنوعية. ويستمر في كثير من الحالات معدل فقدان المياه بسبب الأضرار التي لحقت بهذه الشبكات. ومن ثمّ تبيد مزيد من هذا المورد الثمين، بينما يحدث في كثير من الأحيان التخلّي عن معالجة مياه الصرف الصحي.

وتشهد تكلفة المياه ارتفاعاً أيضاً في كثير من الحالات. وهذا يرجع إمّا إلى أن مقدّمي الخدمات البلدية يديرون مولدات لتعويض نقص وسائل الحصول على شبكة الكهرباء، أو أن هذا نتيجة لأنّ الناس يتعيّن عليهم شراء المياه من جهات البيع الخاصة التي تباع الماء من شاحنات.

وقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً اتجاهاً مقلقاً حيث أن البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي والشبكة الكهربائية مستهدفة مباشرة من الأطراف المتحاربة. وفي حالات أخرى، تستخدم أطراف نزاع ما لديها السيطرة على البنية التحتية للخدمات الأساسية، وسائل الحصول على المياه وإمدادات الكهرباء بمثابة أسلحة تعبوية أو كورقات مساومة في المفاوضات.

ويقول روبرت مارديني، رئيس العمليات لشمال أفريقيا والشرق الأوسط لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر "إن استخدام وسائل الحصول على المياه كأسلوب تعبوي أو سلاح أثناء النزاع أو استهداف مرافق المياه أو الطاقة، إنما يخلق آثاراً سلبية فورية وطويلة الأجل على الصحة العامة للسكان الذين صاروا فعلاً في حالة ضعف شديد".



"فهذه الهجمات تُلحق أضراراً بصفة خاصة لأن إمدادات المياه والصرف الصحي والطاقة تُعتبر متشابكة بشكل وثيق. ولهذا فإن شنّ هجوم ما على محطة كهربائية، على سبيل المثال، يمكن أن يترك أثراً على معالجة الصرف الصحي، أو على توافر المياه، وعلى نوعية المياه المتوافرة، أو على أداء المرافق الصحية. فإذا استمر هذا الاتجاه، لن يكون باستطاعة المجتمع الإنساني أن يلبي احتياجات السكان بإحلال خدمات أو بمواصلة تقديم حلول سريعة".



# الآثار الصحية والإنسانية طويلة الأجل

هذه الاتجاهات جميعها لها آثار مدمرة على الناس الذين يعيشون في مناطق حيث لا تُوجد سوى بضعة بدائل ضئيلة لكسب وسائل الحصول على كمية كافية من الماء مع جودتها. وفي كثير من الحالات، عمِل وصول أعداد كبيرة من اللاجئين أو النازحين داخلياً على تفاقم أزمة قائمة حالياً في ندرة المياه.

ولم يكن أمام كثير من اللاجئين السوريين، على سبيل المثال، سوى خيار ضئيل بالتجمُّع في مخيّمات أو في مجتمعات محلية مضيقة حيث كانت موارد المياه شحيحة بالفعل، أو ذات نوعية رديئة أو باهظة الثمن. وفي بعض الحالات، كانت هذه الندرة واحدة من عدة قضايا تثير توترات بين النازحين وأولئك الذين يستضيفونهم. وهذا يضيف في بعض الحالات إلى تصاعد المظالم الاجتماعية التي يُلقى باللوم فيها على السلطات المحلية أو الحكومة.

## التحديات الرئيسية

تُعتبر التحديات شائعة في معظم بلدان المنطقة ولا سيما تلك التي تحاول الآن مواجهة الأعداد المتزايدة من السكان أو التحركات الكبيرة من الأشخاص داخل حدودها بسبب القتال.

وهنا ترد بعض القضايا الأساسية الأخرى التي تتطلب اهتماماً ودعماً فورياً وعلى الصعيد الدولي:

- توفير الخدمات البلدية في المجتمعات المحلية المضيفة تعرّض لضغوط شديدة كما تعرّضت للإجهاد إلى أقصى حدّ إمدادات المياه الشحيحة فعلاً.
- أسفرت الزيادة في الطلب على الماء عن إفراط في ضخّ المياه، الذي أدى بدوره إلى انخفاض مناسب سطح المياه الجوفية وارتفاع تكاليف الضخّ وزيادة درجة الملوحة.
- ازداد كثيراً حجم ونطاق شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي والشبكة الكهربائية في المناطق الحضرية، التي تتطلب صيانة وإصلاحات. وهذه الشبكات الكبيرة تتطلب استثمارات أكبر من حيث الوقت والموارد لصيانتها، أثناء أوقات الاستقرار والنزاع. وفي نفس الوقت يكثر جداً أثناء النزاعات التي يطول أمدها هجرة نوي الكفاءة والمهارات من الموظفين الماهرين.
- نقص الطاقة والإمدادات المتقطعة والتقلبات الشديدة في التيار الكهربائي لإمداد الطاقة يضع معوّقات كبيرة على تشغيل شبكات البلدية للمياه والصرف الصحي. ولهذا، تتوفر كميات أقل من مياه الشرب والمياه المنزلية وتتم بالفعل معالجة مياه الصرف بشكل أقل.
- نقص الإمدادات الكافية من الطاقة يعني أنه لا بد أن تلجأ السلطات المحلية بشكل متزايد إلى استخدام مولدات، وهذا يرفع تكاليف الحصول على المياه. وحيث تتدهور الخدمات البلدية وتحل الصعوبات الاقتصادية أثناء فترات طويلة من النزاع، يميل الناس إلى التخلّي عن دفع تكاليف الخدمات مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء. ونتيجة لهذا، تتوفر لمتعهدي الخدمات إيرادات أقل للإنفاق منها على الإصلاحات الضرورية وإجراء الصيانة الاعتيادية.
- تزايد الاستهلاك المنزلي (أو المحلي) للمياه من الأعداد المتزايدة للسكان في المنطقة كان معناه تحويل مزيد من المياه من القطاع الزراعي الذي يتعرّض فعلاً للخطر بسبب النزاع. وهذا يؤدي إلى الإفراط في استخراج موارد المياه لتلبية مطالب الاستخدامات الزراعية والمنزلية. وهذا يسبب أضراراً لاستدامة موارد المياه. ونتيجة لذلك، صارت كثير من بلدان الشرق الأوسط تركز بشكل متزايد على استيراد السلع الغذائية، تاركة المقيمين المحليين واللجئين أكثر عرضة للتقلبات في أسعار الأسواق الدولية.





• هناك افتقار بشكل عام بين الأطراف المتحاربة لاحترام وضع الحماية الخاص بمنشآت المياه. وقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتجاهاً مُقلقاً يتم فيه تدمير البنية التحتية للمياه وللصرف الصحي إما عن طريق الاستهلاك المتعمد أو نتيجة للأضرار التراكمية، فضلاً عن استخدام البنية التحتية للمياه في بعض الحالات كورقات مساومة سياسية أو عسكرية. ويحظر القانون الدولي الإنساني بوضوح، مهما كان الدافع، مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل "أعيان لا غنى عنها لبقاء" السكان المدنيين، مثل "المواد الغذائية، المناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية، المحاصيل، الماشية، منشآت مياه الشرب وإمداداتها، وأشغال الري".

• يشكّل القتال تحديات مستمرة لقدرتنا على الوصول إلى المناطق اللازمة لضمان الحصول على الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي والطاقة) التي تُعتبر في غاية الأهمية للحفاظ على الصحة العامة.

• تمسّ الحاجة بشدة إلى تقديم الدعم بالنسبة للمياه والصرف الصحي والسكن في جميع البلدان المتأثرة بالنزاعات وكذلك تلك البلدان حيث سعى الناس إلى اللجوء من النزاع في سورية.

على الرغم من الوضع المُزري، هناك خطوات إيجابية يمكن اتخاذها على النحو التالي:

- مع توفير موارد كافية وبالتنسيق مع السلطات المحلية المسؤولة عن المياه، يمكن إجراء تحسينات كبيرة على الخدمات القائمة في المناطق الحضرية (المياه والصرف الصحي والطاقة) التي يمكن أن تعمل بشكل كبير على تحسين الحصول على كميات وافية ونوعية جيدة من المياه.
- بالعمل مع الشركاء المحليين مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك مع متعهدي الخدمات المحلية بشأن المياه والصرف الصحي والطاقة في جميع البلدان المتضررة، أحرزت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقدماً كبيراً في معالجة بعض الحاجات الأكثر خطورة، وفي تطوير الحوار مع جميع أطراف النزاع.
- كانت هناك حالات عديدة لاحظت اللجنة فيها أن الأطراف المتحاربة قد احترمت البنية التحتية المدنية والتشغيل السليم للخدمات الأساسية. وهذا يدل على أن هناك فرصاً للمشاركة المثمرة تهدف إلى تعزيز مزيد من الاحترام والتفاهم حول هذه القضية.

ماذا نحن فاعلون حيال هذا الموضوع:

إجراءات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتصلة بالمياه في الشرق الأوسط بالأرقام

9.5 مليون: عدد الأشخاص في المنطقة الذين استفادوا من الإصلاحات الطارئة وتجديد إمدادات المياه في سنة 2014.

600,000 نسمة: عدد الأشخاص في المنطقة الذين تلقوا مياه سَلَمَتها شاحنات وقدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سنة 2014.

1.1 مليون: عدد الأشخاص الذين استفادوا من إجراء تحسينات على مرافق تخزين المياه أو مرافق توزيع المياه.

# منطقة صحراوية مع تزايد عدد السكان

ليس هناك مكان على الأرض يبدو فيه التقاطع بين النزاع والماء أكثر وضوحاً مما هو في الشرق الأوسط. وحتى قبل اندلاع نزاعات العقود الأخيرة، كان استخدام المياه بالفعل على مستويات غير مستدامة في كثير من البلدان في المنطقة.

"هذه منطقة تعتمد كثيراً على الزراعة وإنتاج الأغذية وتتطلب كثيراً من المياه"، هذا ما يذكره غيوم بيير هومبير، منسق المياه والسكن في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي عمل في عدة بلدان في ربوع المنطقة. "والمسألة لا تدور حول المياه من أجل الشرب، وهذا ما يمثل كمية صغيرة فحسب من الاحتياجات".

وبمرور السنين ازدادت أعداد السكان في معظم البلدان بشكل سريع، فيما ارتفعت أيضاً توقعات الشعوب حول نوعية الخدمات. وكما حدث في مناطق أخرى تعرّضت لضغوط بشأن المياه، أوجد هذا منافسة حول الحصول على المياه بين القطاعات (الزراعة مقابل الاستهلاك المنزلي، و/أو الاستهلاك في المناطق الحضرية مقابل الاستهلاك في المناطق الريفية).

وفي كثير من البلدان الغنية بالمياه، تشكل الزراعة نحو 80 إلى 90 في المائة من إجمالي استخدام المياه. ومع توفر مياه كافية، تستطيع البلدان أن توجه نسبة كبيرة من المياه نحو زراعة المحاصيل بينما يتوفر لديها ما يكفي للاستهلاك المنزلي.

ومع ذلك، فإن معظم البلدان الفقيرة في موارد المياه، لا تستطيع أن تخصص سوى نسبة من 50 إلى 60 في المائة من مواردها المائية لزراعة المحاصيل الغذائية. يقول السيد تلحمي: «ونظراً لأن أعداد سكانها تزايدت، فإنها يتعين عليها إما أن تعيد تخصيص المياه من القطاع الزراعي إلى القطاع المنزلي لمواجهة احتياجات المياه المنزلية أو أن تتعرض لمخاطرة إزاء استخدام مواردها المائية الشحيحة بالفعل».



## مياه تقديرية

هذا يترك البلدان الفقيرة بالمياه عرضة للتأثر أثناء أوقات الجفاف والنزاع. يقول تلحمي: "البلدان في هذه المنطقة قد عوّضت بشكل متزايد عن نقص المياه باستيراد السلع الغذائية التي تُزرع بالماء في مكان آخر، عادة في البلدان الغنية بالماء". ومن الشائع أن يشار إلى هذا بين خبراء المياه بمصطلح "مياه تقديرية".

وينفّاقم هذا الاتجاه بنشوب النزاع وتغيّر المناخ في المنطقة. وكمثال يدل على هذا الجفاف الذي حدث مؤخراً وكان له أثر خطير على إنتاج القمح في سورية. ويذكر تلحمي "أن القمح يُزرع أساساً في مناطق الري البعلية في الشمال الشرقي من سورية". وفي السنة الماضية كان إنتاج القمح منخفضاً بسبب النزاع والجفاف. "وهذا يعني أن سورية يمكن أن تصبح أكثر اعتماداً على الأغذية المستوردة وبالتالي ستكون معرضة بشكل حاد لأي ارتفاع شديد في أسعار الأغذية العالمية، مما يفاقم الصعوبات التي يواجهها بالفعل كثير من الناس، ويحاولون الحصول على الأغذية بسعر يستطيعون تحمّله".

وفي نفس الوقت، فإن حالات الجفاف المتتالية، وممارسات تجارة المياه غير المستدامة وزيادة معدّل التحضّر في بلدان مثل سورية عرض للخطر استدامة موارد المياه والقدرة على تلبية الحاجة المتزايدة من الماء والطعام معاً. "وكمثال لذلك، كان هناك نهر من المعتاد أن يتدفّق عبر دمشق، هو نهر بردى، الذي يغذي كامل المدينة حتى فترة الستينات والسبعينات"، يذكر هذا دافيد كايلين، منسق برنامج المياه والسكن المعني بسورية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويقول كايلين: "ولأن دمشق ازداد عدد سكانها حتى أكثر من بقية البلد، ربما عشر مرات أكثر على مدى فترة الستين سنة السابقة أو نحو ذلك، إلى جانب استخدام هذه المياه لأغراض الزراعة، توقّف النهر بالمعنى الحرفي عن التدفق، فلا يكاد يوجد أية مياه متدفقة في نهر بردى في دمشق. وكانت كل كميات المياه تقريباً تُستهلك قبل الأزمة لأغراض السكان والزراعة". وفي الوقت نفسه، فإن المرفق الرئيسي لمعالجة مياه الصرف، الواقع على الخطوط الأمامية بين الأطراف المتحاربة، أصابه ضرر شديد ولم يعد يعمل. وهذا يزيد بدرجة كبيرة خطورة تلوث المياه الجوفية، التي بدورها يمكن أن تشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة.

ويضيف كايلين: "لهذا يوجد الآن في سورية ضغط ديمغرافي، وبيئة تسودها ندرة المياه وظواهر مناخية كلها تأتي معاً. ويزيد الطينة بلة وجود نزاع كثيف جداً واسع النطاق يمس كل جزء من البلد، وكل ما لديك هو وصفاً لأبعاد كارثة".

وليس أزمة المياه في سورية شيئاً استثنائياً في المنطقة. يقول تلحمي: "المياه يمكن أن تلعب دوراً غير مباشر في تفاقم النزاعات القائمة والتوترات أو المظالم الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، كانت القضايا المتصلة بالمياه، أثناء الاضطرابات السياسية في ما يسمى "الربيع العربي" تشكل جزءاً من مجموعة معقدة من المتغيّرات التي تؤدي في نهاية الأمر إلى اضطرابات مدنية".